نَائِبُ الفَاعِلِ وَصِيَاغَةُ فِعْلِهِ المَبْنِيِّ لِلمَجْهُولِ فِي شَرْحِ جُمَلِ الزَّجَّاجِيِّ لِابْنِ عصْفُور

The substitute for the subject and the wording of his constructive verb for the unknown in the commentary on Zajjee's sentences by Ibn Asfour

إعداد

أسماء بنت علي بن سعد الموزان

أستاذ مساعد، اللغة العربية، النحووالصرف. جامعة الأميرسطام بن عبد العزيز،

كلية التربية الخرج - المملكة العربية السعودية

Doi:10.33850/ajahs.2021.140330

الاستلام : ٦/ ١١ /٢٠٢٠ القبول : ٢٣ / ١١ /٢٠٢٠

المستخلص :

تناول هذا البحث آراء عالم من علماء اللغة والأدب في القرن السابع الهجري، وهو أبو الحسن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩ه)، حيث تناول البحث آراء ابن عصفور النحوية والصرفية في كتابه: (شرح جمل الزجاجي) في موضوع نائب الفاعل وصياغة فعله المبني للمجهول، أو ما يسميه: (ما لم يُسَمَّ فاعله)، وذلك من خلال جمع هذه الآراء، ودراستها، وتحليلها، مع مقارنتها بآراء بعض علماء اللغة، ثم توثيقها من كتاب: (شرح جمل الزجاجي). وقد بدأ البحث بتمهيد يشمل حياة أبي الحسن ابن عصفور من حيث: (المولد والنشأة، والشيوخ، والتلاميذ، والنشاط العلمي، وأقوال العلماء، والمؤلفات، والشعر، والمذهب النحوي، والوفاة، ونبذة عن كتاب شرح الجمل)، ثم تناول البحث مقدمة حول تسميات الفعل المبني للمجهول، ونائب الفاعل، ثم تطرق البحث إلى موضوع نائب الفاعل وصياغة فعله المبني للمجهول في كتاب شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، حيث تناول البحث الأسباب التي يُحذف الفاعل لأجلها، والأفعال التي يجوز بنائها للمجهول، ونيابة غير المفعول به، ونيابة المفعول به بها المقيّد في التقدير، واجتماع أكثر من مفعول به مسرّح في اللفظ والتقدير، وأصل الفعل المبني للمجهول، وصياغته، والناصب للمفعول به الثاني عندما يكون الفعل متعديًّا لأكثر من مفعول به صريح، ونيابة المفعول به الثاني في باب أعطي، وقد تناول البحث هذه الموضوعات من خلال تحليل آراء ابن عصفور

ومقارنتها مع آراء غيره من علماء اللغة معتمدًا على المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه منهج علمائها الأوائل، ولما له من أهمية في توضيح وتفصيل المسائل النحوية والصرفية، وترتبت موضوعات البحث حسب ترتيب ابن عصفور لها في كتابه شرح الجمل. وخُتِم البحث بذكر أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.
الكلمات المفتاحية: علي ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، نائب الفاعل، المبني للمجهول.

Abstract:

This study highlights the views of a scholar of linguistics and literature in the seventh century Hijri, namely Abu al-Hasan Ali Ibn Asfour al-Ishbili (669 Hijri). The study shows the grammatical and morphological views of Ibn Asfour in his book: SHARH JUMAL AL ZAJAJI on the passive's subject and the passive action by collecting these opinions, studying them, and analyzing them; while comparing them with the opinions of some linguists, then documenting them from the book SHARH JUMAL AL ZAJAJI. The study starts with a preface that includes the life of Abu Al-Hassan Ibn Asfour in terms of his birth and upbringing, his teachers, students, scientific activity, sayings of scholars, literature, poetry, grammatical doctrine, death, and an overview of the book SHARH JUMAL AL ZAJAJI. The study then covered an introduction to the nomenclature of the passive voice; the substitute for the doer. Besides, the study addresses the substitute for the doer and its passive form in Ibn Asfour's book by analyzing the reasons why the subject is removed, the verbs that can be turned passive, the passive of an object in a sentence, and objects in a set of pronunciation. In addition, the study analyzes the origins of passive voice, its formulation. The study addresses these topics through analyzing the opinions of Ibn Asfour and their comparison with the opinions of other linguists based on the descriptive and analytical method; due to this method's significance in clarifying and detailing grammatical and

morphological issues. The study's topics were arranged according to Ibn Asfour's order for them in his book. The study was concluded by presenting the most important findings that the researcher found.

Keywords: Ali Ibn Asfour Al-Ishbili, SHARH JUMAL AL ZAJAJI, the deputy subject, the passive voice.

المقدمة:

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى أَشْرَفِ الأَنْبِيَاءِ وَالمُرْسَلِينَ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ الأَمِينِ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ وَصَحَابَتِهِ الغُرِّ المَيَامِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، أَمَّا بَعْدُ:

يُعَدُّ أبو الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) أحد أهم أعلام المدرسة الأندلسية، أخذ النحو والأدب عن أبي الحسن الدبّاج، وأبي علي الشلوبين، وكان بارعًا في النحو، سريع الحفظ، فصيح اللسان، وقد ألف ابن عصفور أكثر من عشرين مؤلفًا في النحو والصرف والأدب مما يدل على ثقافته العميقة واطلاعه الواسع في هذه العلوم، ومن أهم مؤلفاته: المقرّب في النحو، شرح جمل الزجاجي، الممتع في التصريف، مختصر المحتسب، ضرائر الشعر.

وسوف تتناول الباحثة –إن شاء الله- آراء ابن عصفور في القضايا النحوية والصرفية الخاصة بموضوع نائب الفاعل وصياغة فعله المبني للمجهول من خلال كتابه: (شرح جمل الزجاجي).

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في عدة أمور، وهي:

١– إنّ هذه البحث يركز على علم مهم من أعلام النحو الذين كان لهم أثر عظيم في تاريخ النحو العربي، وهو ابن عصفور.

٢– إن كتاب شرح جمل الزجاجي من الكتب المهمة وعظيمة الأثر في النحو العربي؛ فهو كتاب قائم على شرح توضيح وتحليل كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي.

٣- تحليل وتوضيح آراء ابن عصفور في القضايا النحوية والصرفية المتعلقة بموضوع البحث.

سبب اختيار البحث:

١– الوقوف على آراء علم من أعلام النحو في الأندلس في العصر الوسيط، وهو أبو الحسن ابن عصفور.

٢- إنّ كتاب شرح جمل الزجاجي محطة مهمة في تاريخ النحو العربي.

أهداف البحث:

يهدف البحث لإثبات عدة أمور، وهي:

١- دراسة حياة ابن عصفور.
٢- استعراض آراء ابن عصفور في موضوع نائب الفاعل وصياغة فعله المبني للمجهول، والتي ذكرها في كتابه شرح جمل الزجاجي.
٣- إثراء المكتبة العربية بإضاءة بحثية هادفة وقيمة.

الدراسات السابقة:

لم تجد الباحثة دراسات سابقة تتناول موضوعًا معينًا من موضوعات النحو أو الصرف في كتاب شرح الجمل.

منهج البحث:

لقد اقتضت طبيعة البحث أن تسلك الباحثة في دراسته المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع موضوع هذا البحث.

تمهيد :

حياة ابن عصفور

اسمه ولقبه:

هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس.[١] وذكر إسماعيل البغدادي اسمه كما يلي: علي بن موسى بن محمد بن علي، ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي أبو الحسن النحوي .[٢] وذكره آخرون كما يلي: علي بن أبي الحسين بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور بن عصفور الحضرمي[٣] ومن الملاحظ أنه يوجد بعض الاختلافات بين المؤلفين في ترجمة اسم ابن عصفور؛ فمن العلماء من ذكر أن اسم أبيه مؤمن، ومنهم من ذكر أن اسم أبيه موسى.

مولده ونشأته: وُلِد ابن عصفور بإشبيلية عام سبعة وتسعين وخمسمائة[٤]، وقيل وُلِد عام تسعين وخمسمائة[٥]، وقيل وُلِد عام سبعة وسبعين وخمسمائة[٦]. والراجح أن عام

---

[١] الغبريني، عنوان الدراية، ص ٣١٧، واليماني، إشارة التعيين، ص٢٣٦، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤٩/٢٨٨،٢٨٩، سير أعلام النبلاء، ج٢/٢٨٢٧، والصفدي، الوافي بالوفيات ج٢٢/١٦٥، واالسيوطي، بغية الوعاة، ج٢/٢١٠، والزركلي، الأعلام، ج٥/٢٧، وكحالة، معجم المؤلفين، ج٧/٢٥١.

[٢] البغدادي، هدية العارفين، ج١/٧١٢.

[٣] الأوسي، الذيل والتكملة، ج٣/٣٤٨، والسملالي، الإعلام، ج٩/١٣٤.

[٤] الصفدي، الوافي بالوفيات ج٢٢/١٦٦، والسيوطي، بغية الوعاة، ج٢/٢١٠، وبروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج٥/٣٦٦.

سبعة وتسعين وخمسمائة هو تاريخ مولده الصحيح، لأنه التاريخ الذي ذكره معظم المؤلفين.

وقد اكتفت كتب التراجم في حديثها عن مولد ابن عصفور بذكر تاريخ مولده، دون أن تذكر شيئًا عن طفولته وأسرته، وعن وضعها العلمي والاجتماعي، وعن التربية الأخلاقية التي نالها في صغره.

شيوخه: [٧]

لم تذكر كتب التراجم سوى شيخين أخذ عنهما ابن عصفور، فقد أخذ العربية والأدب عن أبي الحسن الدبّاج[٨]، ثم عن أبي علي الشلوبين[٩]، ولازم الشلوبين عشر سنين إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه، ثم كانت بينهما منافرة أدت إلى وحشة وأفضت إلى مقاطعة.

تلاميذه:

روى عنه الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة[١٠]، وابن حكم القرشي الطبيري[١١]، ومن تلاميذه أيضًا:

١- أبو زكريا يحيى التونسي النحوي.[١٢]

---

[٥] انظر: اليماني، إشارة التعيين، ص٢٣٦.

[٦] انظر: ابن العماد، شذرات الذهب، ج٥٧٦/٧.

[٧] ابن بشكوال، كتاب الصلة، ومعه الغرناطي، كتاب صلة الصلة، ج٣٠٥/٣، والأوسي، الذيل والتكملة، ج٣٤٩/٣، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٢٨٩/٤٩، والصفدي، الوافي بالوفيات ج١٦٥/٢٢.

[٨] أبو حسن الدباج: هو علي بن جابر بن علي الإشبيلي اللخمي النحوي، قرأ النحو على ابن خروف وأبي ذر بن أبي رُكب، وروى عنه الأحوص وغيره، توفى عام ستة وأربعين وستمائة. انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج١٥٣/٢.

[٩] أبو علي الشلوبين أو الشلوبيني: هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي، من كبار علماء اللغة والنحو، ولد وتوفى بإشبيلية، من كتبه: التوطئة، شرح المقدمة الجزولية. انظر: الزركلي، الأعلام، ج٦٢/٥.

[١٠] هو أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن، المعروف بابن عذرة، كان نحويًا بارعًا، ولد سنة اثنتين وعشرين وستمائة، وأخذ عن أبي العلاء إدريس القرطبي، وابن عصفور وغيرهما، ومن تصانيفه: المفيد في أوزان الرجز والقصيد، والإغراب في أسرار الحركات والإعراب. انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج٥١٠/١.

[١١] هو أبو عثمان سعيد بن حكم بن عمر بن أحمد بن حكم بن عبد العزيز، كان نحويًا أديبًا، أخذ عن الدباج والشلوبين وابن عصفور، وروى عنه يوسف بن مفوز، ولد عام واحد وستمائة، وتوفى عام ثمانين وستمائة. انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج٥٨٣/١-٥٨٤.

٢- ابن سعيد العنسي.[١٣]
٣- أبو عبد الله المالقي، المعروف بالشلوبين الأصغر.[١٤]
١- أبو القاسم الصفار.[١٥]

نشاطه العلمي:

بعد أن أكمل ابن عصفور دراسته على شيوخه؛ أصبح ينقل علمه لغيره، حيث أقرأ بإشبيلة مدة، ثم تنقل في بلاد الأندلس، وأقرأ بشريش، ثم شذونة، ثم مالقة، ثم لورقة، ثم مرسية، وأقام في كل بلد من هذه البلاد شهرًا؛ فتتلمذ عليه كثير من الطلبة، وأملى عليهم تقاييده على جمل الزجاجي، وإيضاح الفارسي، والكراسة المنسوبة للجوزلي، وكتاب سيبويه، وكان يملي عليهم من حفظه[١٦]، ثم ارتحل إلى العدوة واستوطن بجاية، وكان بها أستاذًا للأمير يحيى برد الله ضريحة، ثم انتقل إلى حاضرة إفريقية فحظى بها عند المستنصر بالله، وكان المستنصر يقرأ عليه قبل انتقال الإمارة إليه، وقد نتج عن كثرة تنقله أن قرأ عليه خلق كثير وانتفعوا به في بلاد الأندلس، وفي إفريقية، وكل من قرأ عليه وكل من ظهر من أصحابه فمن المبرزين.[١٧]

أقوال العلماء فيه:

---

[١٢] هو يحيى بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الغماري، قرأ العربية بتونس على ابن عصفور، وبدمشق على ابن مالك، وبالقاهرة على البهاء بن النحاس، ولد عام ثلاثة وأربعين وستمائة، وتوفى عام أربعة وعشرين وسبعمائة. انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج٣٣١/٢.

[١٣] هو علي بن موسى بن عبد الملك بن سعيد بن خلف بن سعيد العنسي المدلجي، التقى بأعلام إشبيلية وأخذ عنهم، كالشلوبين، والدباج، وابن عصفور، ولد بغرناطة سنة عشر وستمائة، وتوفى بتونس سنة خمس وثمانين وستمائة. انظر: ابن سعيد، رايات المبرزين، ص١٧، والمقري، نفح الطيب، ج٢٧١/٢، والسملالي، الإعلام، ج١٥٩/٩-١٦٠.

[١٤] هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، يعرف بالشلوبين الأصغر، أخذ العربية والقراءات عن عبد الله بن أبي صالح، ولازم ابن عصفور مدة إقامته بمالقة، وأقرأ القرآن والعربية، شرح أبيات سيبويه، وتوفى في حدود سنة ستين وستمائة. انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج١٨٧/١.

[١٥] هو القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي، صحب ابن عصفور والشلوبين، شرح كتاب سيبويه شرحًا جميلًا، كان شديد الانتقاد للشلوبين قبيح الرد عليه، وتوفي بعد الثلاثين وستمائة. انظر: الفيروزآبادي، البلغة، ص٢٣٥، السيوطي، بغية الوعاة، ج٢٥٦/٢.

[١٦] انظر: ابن بشكوال، كتاب الصلة، ومعه الغرناطي، كتاب صلة الصلة، ج٣٠٥/٣.

[١٧] انظر: الغبريني، عنوان الدراية، ص٣١٨.

يقول الغبريني: "كل من قرأ على أبي علي نجب، وأجلهم عندي رجلان، الأستاذ أبو الحسن هذا، والأستاذ أبو الحسن بن أبي الربيع، وأجل الأستاذين الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور، وما أعتقد في المتأخرين من الأساتيذ أجل منه، جمع رحمه الله بين الحفظ والإتقان، والتصور وفصاحة اللسان"[١٨]، وذكر الغبريني أيضًا أن ابن عصفور شرح جزءًا من كتاب الله العزيز، ونهج فيها منهجًا لم يسبق إليه فيما يتعلق بالألفاظ، والمعاني، وإيراد الأسئلة الأدبية بطرق مستحسنة، كما ذكر أن له صلة بعلم المنطق، وقد انعكست هذه الصلة إيجابًا على تآليفه النحوية؛ فقد حسن إيراده فيها تقسيمًا، وحدودًا.[١٩]

ويقول السملالي: "كان ماهرًا بالعربية، ريان من الأدب، حسن التصرف"[٢٠]، ويقول الذهبي: كان أصبر الناس على المطالعة، وكان بارعًا في النحو لا يُشق غباره، ولا يجارى[٢١]، وأضاف الأوسي أنه من أحسن من تخرج على أبي علي الشلوبين في تصنيف علوم اللسان[٢٢]، وذكر المترجمون أنه حامل لواء العربية في زمانه[٢٣]، مقابل هذه الأقوال التي تمدح ابن عصفور، نرى أقوالًا أخرى ربما تذمه، فالغرناطي يذكر أنه لم يكن يؤخذ عنه سوى العربية، ولا تأهل لغير ذلك[٢٤]، ويذكر الذهبي أنه لا صلة له بعلم القراءات ولا الفقه ولا رواية الحديث.[٢٥]

مؤلفاته:

ترك ابن عصفور مصنفات في النحو والصرف والأدب، مما يدل على عمق ثقافته وسعة اطلاعه، وتعد مصنفاته من أحسن المصنفات، ومن أجمل الموضوعات؛ فكلامه فيها سهل منسبك، ونظرًا لأهميتها؛ نجد أن الذي قُيِّد عنها من أصحاب ابن عصفور أكثر منها .[٢٦]

ومؤلفاته التي أكملها حسب الترتيب الألفبائي، هي:

---

[١٨] الغبريني، عنوان الدراية، ص٣١٨.
[١٩] انظر: السابق، ص٣١٨-٣١٩.
[٢٠] السملالي، الإعلام، ج١٣٤/٩.
[٢١] الذهبي، تاريخ الإسلام ج٢٨٩/٤٩-٢٩٠.
[٢٢] انظر: الأوسي، الذيل والتكملة، ج٣٤٩/٣.
[٢٣] انظر: اليماني، إشارة التعيين، ص٢٣٦، والصفدي، الوافي بالوفيات ج١٦٥/٢٢، الزركلي، الأعلام، ج٢٧/٥.
[٢٤] انظر: ابن بشكوال، كتاب الصلة، ومعه الغرناطي، كتاب صلة الصلة، ج٣٠٥/٣.
[٢٥] انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ج٢٩١/٤٩.
[٢٦] انظر: الغبريني، عنوان الدراية، ص٣١٨.

١. الأزهار.[٢٧]
٢. إنارة الدجى.[٢٨]
٣. السلك والعنوان ومرام اللؤلؤ والعقيان، وهو رجز في النحو مع شرح.[٢٩]
٤. شروح الجمل للزجاجي، وهي ثلاثة شروح.[٣٠]
٥. ضرائر الشعر، وهو مطبوع في دار الأندلس، تحقيق: السيد إبراهيم محمد.
٦. مُثُل المقرب، وهو مطبوع في القاهرة، دار الآفاق العربية، تحقيق: صلاح المليطي.
٧. مختصر الغُرّة.[٣١]
٨. مختصر المحتسب.[٣٢]
٩. مفاخَرَة السالف والعِذَار.[٣٣]
١٠. المفتاح.[٣٤]

---

[٢٧] اليماني، إشارة التعيين، ص٢٣٦، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٢٨٩/٤٩، سير أعلام النبلاء، ص٢٨٢٧، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٦٦/٢٢، والفيروزآبادي، البلغة، ص٢١٩، والبغدادي، هدية العارفين، ج٧١٢/١.

[٢٨] الذهبي، تاريخ الإسلام ج٢٨٩/٤٩، سير أعلام النبلاء، ص٢٨٢٧، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٦٦/٢٢، والفيروزآبادي، البلغة، ص٢١٩، والبغدادي، هدية العارفين، ج٢١٢/١.

[٢٩] بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج٣٦٦/٥.

[٣٠] الغبريني، عنوان الدراية ٣١٨، والسيوطي، بغية الوعاة، ج٢١٠/٢، وابن العماد، شذرات الذهب، ج٥٧٦/٧، والخوانساري، روضات الجنات، ج٢٨٣/٥، والبغدادي، هدية العارفين، ج٢١٢/١.

[٣١] اليماني، إشارة التعيين، ص٢٣٦، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٢٨٩/٤٩، سير أعلام النبلاء، ص٢٨٢٧، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٦٦/٢٢، والفيروزآبادي، البلغة، ص٢١٩،.

[٣٢] اليماني، إشارة التعيين، ص٢٣٦، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٢٨٩/٤٩، سير أعلام النبلاء، ص٢٨٢٧، والفيروزآبادي، البلغة، ص٢١٩، والسيوطي، بغية الوعاة ج٢١٠/٢، وابن العماد، شذرات الذهب، ج٥٧٦/٧.

[٣٣] اليماني، إشارة التعيين، ص٢٣٦، ج٢١٢/١، الذهبي، تاريخ الإسلام ج٢٨٩/٤٩، سير أعلام النبلاء، ص٢٨٢٧، والفيروزآبادي، البلغة، ص٢١٩، والبغدادي، هدية العارفين.

١١. المقرب في النحو، ويقول ابن شاكر عن المقرب: "يُقال: إن حدوده كلها مأخوذة من الجزُولية[٣٥]" وهو مطبوع، تحقيق: أحمد الجواري، عبد الله الجبوري.
١٢. المُقنِع.[٣٦]
١٣. الممتع في التصريف، وهو مطبوع في بيروت، دار المعرفة، تحقيق: د. فخر قباوه.
١٤. الهلالية، أو الهلالي، أو الهلال.[٣٧]

ومؤلفاته التي لم يكملها، هي: شرح المقرب، شرح الإيضاح، وهو كتاب لأبي علي الفارسي، شرح الأشعار الستة الجاهلية، شرح الحماسة، شرح المتنبي، سرقات الشعراء، البديع، شرح الجزُولية، وانتهي فيه إلى باب العطف[٣٨]، وشرح جزءًا من كتاب الله العزيز، وسلك فيه مسلكًا لم يُسبق إليه من الإيراد والإصدار، بما يتعلق بالألفاظ، ثم بالمعاني، ثم بإيراد الأسئلة الأدبية على أنحاء مستحسنة.[٣٩]

شعره:

من البسيط:

لَمَّا تَدَنَّسْتُ بِالتَّفْرِيطِ فِي كِبَرِي وَصِرْتُ مُغْرَى بِشُرْبِ الرَّاحِ واللَّعَسِ
رَأَيْتُ أَنَّ خِضَابَ الشَّيبِ أَسْتَرُ لِي إِنَّ البَيَاضَ قَلِيْلُ الحَمْلِ للدَّنَسِ[٤٠]

---

[٣٤] الذهبي، تاريخ الإسلام ج٢٨٩/٤٩، والصفدي، الوافي بالوفيات، والفيروزآبادي، البلغة، ص٢١٩، ج١٦٦/٢٢، والبغدادي، هدية العارفين، ج٢١٢/١، والزركلي، الأعلام، ج٢٧/٥.

[٣٥] الكتبي، فوات الوفيات، ج١١٠/٣.

[٣٦] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ص٢٨٢٧، وبروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج٣٦٦/٥، والزركلي، الأعلام، ج٢٧/٥.

[٣٧] اليماني، إشارة التعيين، ص٢٣٦، الكتبي، فوات الوفيات، ج١١٠/٣، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٦٦/٢٢، والفيروزآبادي، البلغة، ص٢١٩، والزركلي، الأعلام، ج٢٧/٥.

[٣٨] اليماني، إشارة التعيين، ص٢٣٦، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ص٢٨٢٧، الكتبي، فوات الوفيات، ج١١٠/٣، والفيروزآبادي، البلغة، ص٢١٩، والزركلي، الأعلام، ج٢٧/٥.

[٣٩] الغبريني، عنوان الدراية، ص٣١٨.

[٤٠] اليماني، إشارة التعيين، ص ٢٣٧، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٢٩٠/٤٩، وابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج٢١٤/٢، والكتبي، فوات الوفيات، ج١١٠/٣، البيت الأول عنده : "لَمَّا تَدَنَّسْتُ بِالتَّخْلِيْطِ فِي كِبَرِي *** وَصِرْتُ مُغْرَى بِرَشْفِ الرَّاحِ واللَّعَسِ" والصفدي، الوافي بالوفيات ج١٦٦/٢٢، والسيوطي، بغية الوعاة ٢١٠/٢.

مذهبه في النحو:[٤١]

ذكر شوقي ضيف أنّ ابن عصفور له آراء كثيرة وردت في كتب النحاة، وهذه الآراء لا يتحيز فيها بشكل كامل لمدرسة بعينها، أو شخص بعينه، فمنها ما يقف فيه مع سيبويه والبصريين، ومنها ما يقف فيه مع الكوفيين، ومنها ما يقف فيه مع البغداديين، ومنها ما يستقل به، ومن خلال دراستي توصلت إلى ما توصل إليه شوقي ضيف، حيث كان ابن عصفور موضوعيًّا غير متحيِّز لمذهب بعينه، كما وجدت الباحثة بعض الآراء التي استقل بها ابن عصفور.

وفاته:

اختلف مؤلفو كتب التراجم في تحديد سنة وفاته، فمنهم من قال: تُوفِّى سنة تسع وخمسين وستمائة(٤٢)، ومنهم من قال: تُوفِّى سنة ثلاث وستين وستمائة(٤٣)، ومنهم من قال: تُوفِّى سنة تسع وستين وستمائة[٤٤]، ومنهم من قال: تُوفِّى -رحمه الله- في عشر السبعين وستمائة، دون أن يذكر بالتحديد السنة[٤٥]. صحيح أن المؤلفين مختلفون، في تحديد سنة الوفاة، لكنهم متفقون في مكان وفاته، حيث ذكروا أنه تُوفّى بتونس.

كتاب شرح الجمل:

إن كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٤٠ه) من الكتب التي حظيت باهتمام علماء اللغة، ومما يدلل على ذلك قول ابن العماد: "قال بعض المغاربة: لكتابه عندنا مائة وعشرون شرحًا"[٤٦]، ولعل أعظم شروحه هو شرح ابن عصفور، وقد اعتمد ابن عصفور في شرحه لجمل الزجاجي نفس ترتيب الزجاجي دون تقديم أو تأخير، لكنه قد أضاف بعض الموضوعات، مثل: عطف البيان والإخبار، وأيضًا أهمل بعض الموضوعات، مثل: التصريف والإدغام، وهذا شيء طبيعي فابن عصفور ليس مجبرًا على أن يسير على خطى كتاب الجمل بكل تفاصيله.

---

[٤١] انظر: ضيف، المدارس النحوية ٣٠٦-٣٠٧.

[٤٢] الأوسي، الذيل والتكملة، ج٣/٣٤٩.

[٤٣] بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج٥/٣٦٦، وكحالة، معجم المؤلفين، ج٧/٢٥١.

[٤٤] اليماني، إشارة التعيين، ص٢٣٧، والذهبي، العبر في خبر عن غبر، ج٥/٢٩٢، والكتبي، فوات الوفيات، ج٣/١١٠، وابن العماد، شذرات الذهب، ج٧/٥٧٦، والزركلي، الأعلام، ج٥/٢٧.

[٤٥] انظر: ابن بشكوال، كتاب الصلة، ومعه الغرناطي، كتاب صلة الصلة، ج٣/٣٠٥، والغبريني، عنوان الدراية، ص٣١٩، والسملالي، الإعلام، ج٩/١٣٦.

[٤٦] ابن العماد، شذرات الذهب، ج٤/٢٢٠.

نائب الفاعل

مقدمة:

إن الفعل إما يتطلب فاعلًا؛ فيكون مبنيًّا للمعلوم، وإما يتطلب نائبًا عن الفاعل؛ فيكون مبنيًّا للمجهول، وقد ذكر علماء اللغة تسميات متعددة للفعل المبني للمجهول، منها: "ما لم يُسمَّ فاعله، المبني لما لم يُسمَّ فاعله، المجهول، الفعل المجهول فاعله، صيغة المفعول، فعل ما لم يُسمَّ فاعله، المبني للمفعول، المبني للمجهول، الفعل الذي لم يُسمَّى فاعله"[٤٧]، و(ما لم يُسَّم فاعله) هي التسمية التي سمّى بها ابن عصفور الفعل المبني للمجهول، حيث قال: "حُكْم ما لم يسمَّ فاعله أن يُبنى الفعل للمفعول، ويحذف الفاعل، ويقوم المفعول مقامه"[٤٨]، أي أن المفعول يقوم مقام الفاعل فيصبح نائبًا عنه، وفي هذا الحديث إشارة إلى تعريف نائب الفاعل.

هذا فيما يتعلق بمصطلح (الفعل المبني للمجهول) وتسمياته، أما فيما يتعلق بمصطلح (النائب عن الفاعل) فلم يذكر ابن عصفور في شرح الجمل هذا المصطلح، ولعل السبب في ذلك أن هذا المصطلح لم يكن شائعًا في عصره، بدليل تعليق أبي حيان (ت٧٤٥ه) على إطلاق ابن مالك (ت٦٧٢ه) مصطلح (النائب) على المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، حيث يقول: "هذا الاصطلاح في باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله بالنائب لم أره لغير هذا المصنف[٤٩]، وإنما عبارة النحويين فيه أن يقولوا: باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله"[٥٠]، من حديث أبي حيان يتضح أن المصطلح الشائع في عصرهم هو مصطلح (المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله)، كما يتضح أن مصطلح (النائب) لم يُسمَع من سابقيه أو معاصريه باستثناء ابن مالك، أي أن ابن مالك هو مبتدع مصطلح.

أسباب حذف الفاعل:

يذكر ابن عصفور في شرح الجمل مجموعة من الأسباب التي يحذف الفاعل لأجلها؛ وهي كما يلي: [٥١]

١. العلم بالفاعل: نحو قولك: (أُنزِل المطرُ)؛ فالذي ينزّل المطر معلوم، وهو الله – سبحانه وتعالى- لذلك حُذِف الفاعل وناب منابه المفعول، وهو (المطر).

٢. الجهل بالفاعل: نحو قولك: (ضُرِبَ زَيْدٌ)؛ إذا كنّا لا نعلم من الضارب.

٣. تعظيم الفاعل: نحو قولك: (ضُرِبَ اللصُّ)، تريد ضرب القاضي اللص، فلم يُذكَر القاضي تعظيمًا وإجلالًا له؛ حتى لا يتم ذكره في كلام واحد مع اللص.

---

[٤٧] الشوا، الفعل المبني للمجهول، ص٢٤.
[٤٨] ابن عصفور، شرح الجمل، ج٥٦١/١.
[٤٩] ابن مالك، شرح التسهيل، ج١٢٤/٢.
[٥٠] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٢٢٥/٦.
[٥١] انظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ج٥٦١/١، ٥٦٢.

٤. تحقير الفاعل: نحو قولك: (طُعِن عُمَرُ)، حيث حُذِف الفاعل تحقيرًا له، وإجلالًا لعمر بن الخطاب –رضي الله عنه- حتى لا يأتي اسم الفاعل الحقير مع اسم عمر في كلام واحد.
٥. الإبهام: نحو قولك: (ضُرِبَ زيدٌ)، وذلك عندما يكون المتكلم عالمًا بالضارب، لكنه يريد الإبهام على السامع.
٦. الخوف منه أو عليه: نحو قولك: (قُتِل الأمير)، فلا يذكر المتكلم القاتل خوفًا من أن يُقتَصَّ منه.
٧. إقامة الوزن أو اتفاق القوافي: نحو قول الشاعر:

وَأَدْرَكَ المُتَبَقِّي مِنْ ثَمِيلَتِهِ وَمِنْ ثَمَائِلِهَا وَاسْتُنْشِئَ الغَرَبُ[٥٢]

فلو ظهر الفاعل في هذا البيت؛ لأصبح (الغرب) منصوبًا، وهذا يؤدي إلى انكسار البيت واختلاف قافية هذا البيت عن القافية السائدة في القصيدة وهي الباء المضمومة.
٨. تقارب الأسجاع: نحو قولك: (ونُبِذَت الصنائعُ وجُهِلَ قدرُ المعروف)، فلو ظهر الفاعل في الجملة لأصبحت: (نبذ الناسُ الصنائعَ)، وهذا يعني عدم تقارب السجع؛ فحذف الفاعل ليتم تقارب الأسجاع، والمقصود بالأسجاع هنا المزواجة.
وهذه الأسباب التي ذكرها ابن عصفور اتفق العلماء على أن الفاعل يُحذَف لأجلها، لكن هناك بعض الأسباب التي لم يذكرها ابن عصفور، فقد ذكر الزركشي (ت٧٤٥هـ) أن الفاعل قد يُحذَف للمناسبة، حيث يقول: "ومنها مناسبة ما تقدمه، كقوله في سورة براءة: ﴿رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِم فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ [٥٣]﴾ ؛ لأن قبلها: ﴿وَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ [٥٤]﴾ على بناء الفعل للمفعول؛ فجاء قوله: (وَطُبِعَ) ليناسب بالختام المطلع، بخلاف قوله فيما بعدها: ﴿وَطَبَعَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِم فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ [٥٥]﴾ ؛ فإنه لم يقع قبلها ما يقتضي البناء، فجاءت على الأصل" [٥٦]، أي أن الآية التي ذُكِر فيها الفاعل لم تُسبَق بفعل مبني للمجهول يقتضي بناء الفعل اللاحق للمجهول؛ ليكون هناك مناسبة في السياق، بعكس الآية التي بُنِي فيها الفعل للمجهول.
وقد ذكر أبو حيان (ت٧٤٥) أسباب حذف الفاعل من خلال نظمها في أرجوزة، وذلك في قوله:

وَحَذْفُه لِلْخَوفِ وَالْإِيْهَامِ وَالْوَزْنِ وَالتَّحْقِيرِ والْإِعْظَامِ

---

[٥٢] البيت من البسيط، لذي الرمة، ديوانه ص١٤، وابن منظور، لسان العرب، ٦٤٣/١.
والغَرَب: هو ريح الماء والطين؛ لأنه يتغير ريحُهُ سريعًا.
[٥٣] التوبة: ٨٧.
[٥٤] التوبة: ٨٦.
[٥٥] التوبة: ٩٣.
[٥٦] الزركشي، البرهان، ١٤٥/٣.

وَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَالْاخْتِصَارِ والسَّجَعِ والْوِفَاقِ والْإِيثَارِ[٥٧]

وذكر السيوطي (ت٩١١ه) أن الفاعل قد يحذف بسبب الإيجاز، حيث يقول: "أو قَصْدَ الإيجاز نحو: ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ[٥٨]﴾ ، فينوب عنه المفعول به فيما له من رفع، وعُمْدِيّة، ووجوب تأخير، وامتناع حذف، وينزلُ منزلة الجزء"[٥٩]، ويكون الحذف بقصد الإيجاز عندما لا يتعلق غرض بذكر الفاعل، والذي يقصده السيوطي بالإيجاز هو نفسه الذي يقصده أبو حيان بالاختصار.

وذكر الشوا أن الفاعل قد يُحذَف لإثارة الفكر، أو الإيثار كما يسميه أبو حيان، حيث يقول الشوا: "من وجوه حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول إثارة الفكر، وخاصة أن العربي قد فُطِر على الذكاء والفهم الثاقب... كما أن ذكر الفاعل ليس له إلا وجه واحد لفهمه، ولحذفه وجوه وطرق عديدة، ففي مشهد إكرام المتقين يوم القيامة نقرأ قول الله عزّ وجل: وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُم طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ [٦٠] ، هل نفكّر بمن ساق المؤمنين؟ أهم الملائكة أم الأنبياء أم الرسل أم...؟"[٦١] والفرق بين حذف الفاعل للعلم به، وبين حذف الفاعل لإثارة الفكر بيّن واضح، حيث إن حذف الفاعل للعلم به يجعل تفكير القارئ محصورًا في خيار واحد، ومن ذلك قوله تعالى: وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا [٦٢]، فعند قراءة الآية ينحصر فكر القارئ في خيار واحد لا ثاني له، فيكون هذا الخيار هو الفاعل، وهو الله –سبحانه وتعالى- أما حذف الفعل لإثارة الفكر لا يجعل تفكيرنا محصورًا في خيار واحد، وإنما يطلق العنان لفكر القارئ للتفكير في أكثر من خيار كما في الآية التي تم ذكرها في سورة الزمر، فحذف الفاعل فيها يحفز تفكير القارئ ويجعله يفكر في أكثر من خيار، كما ذكر الشوا أن الفاعل قد يُحذَف للملامة والتوبيخ، حيث يقول: "هذا الحذف وثيق الصلة بالتعريض في فن البلاغة، وشاهده قول الله عز شأنه: ﴿وَإِذَا المَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ [٦٣]﴾ ، وغرض الحذف هاهنا الملامة والتوبيخ، فالذنب للوائد، دون الموءودة، ولكن جعل السؤال لها إهانة

---

[٥٧] أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص ١٣٢٥.
[٥٨] الحج: ٦٠.
[٥٩] السيوطي، همع الهوامع، ج٢/٢٦٣.
[٦٠] الزمر: ٧٣.
[٦١] الشوا، الفعل المبني للمجهول، ج٢/١٦٤،١٦٥.
[٦٢] النساء: ٢٨.
[٦٣] التكوير: ٨،٩.

للوائد، وتوبيخًا له على ما ارتكبه، فأخرجه عن استئهال أن يُخَاطَبَ ويُسأل عما فعله"[٦٤]، أي أن عدم سؤال الوائد عن فعله فيه إهانة له.

من هذا الحديث يتضح أن ابن عصفور لم يذكر جميع الأسباب التي يحذف الفاعل لأجلها، وإنما قام بالتركيز على المهم والشائع منها.

أقسام الأفعال من حيث جواز بنائها للمجهول:

يقسم ابن عصفور الأفعال من حيث جواز بنائها للمجهول إلى ثلاثة أقسام، وهي:

١. قسم اتفق النحويون على أنه لا يجوز بناؤه للمجهول: وهو كل فعل لا يتصرف، نحو: "نعم"، و"بئس"، و"عسى" و"فعل التعجب"، و"ليس"، و"حبّذا"[٦٥]، ويبين ابن عصفور السبب في عدم جواز بناء الأفعال غير المتصرفة للمجهول، حيث يقول: "وأما الأفعال التي لا تتصرف فلم يجز [بناؤها] [٦٦] للمفعول، لأن في ذلك ضربًا من التصرف، والعرب قد امتنعت من تصرفها فلم يجز لذلك بناؤها لها"[٦٧]، أي أن بناء الفعل للمجهول هو تصرف بحد ذاته، فلا يُستطَاع التصرف بغير المتصرف؛ فامتنع البناء للمجهول.

٢. قسم فيه خلاف وهو (كان) وأخواتها: حيث اختلف النحويون في جواز بناء كان وأخواتها للمجهول، حيث ذكر ابن عصفور عدة آراء للنحويين، منها:

رأي الفراء: حيث يقول ابن عصفور: "مذهب الفراء[٦٨] أنه يجوز بناؤها لما لم يُسمَّ فاعله، وتحذف المرفوع الذي يشبه الفاعل وتقيم المنصوب مقامه، لأنه يشبه المفعول كما يقام المفعول مقام الفاعل كذلك ما يشبهه"[٦٩]، الفراء يجيز بناء (كان) وأخواتها للمجهول؛ لأنه كما يجوز أن يُقام المفعول مقام الفاعل؛ فإنه يجوز أن يُقام خبر كان الذي يشبه المفعول مقام اسم كان الذي يشبه الفاعل، وقد اعترض ابن عصفور على رأي الفراء من خلال قوله: "وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مُخبَرٍ عنه لا في اللفظ ولا في التقدير"[٧٠]، وتميل الباحثة إلى رأي ابن عصفور؛ لأن الخبر هنا يصبح غير مخبر عن شيء، وهو قد سُمِّي بالخبر؛ لأنه يُخبِر عن المُخبَر عنه.

---

[٦٤] الشوا، الفعل المبني للمجهول، ص ١٦٨، ١٦٩.
[٦٥] ابن عصفور، شرح الجمل، ج١/٥٦٢.
[٦٦] وردت في شرح الجمل (بنائها)، والصحيح (بناؤها)؛ لأن هذه الكلمة فاعل ل(يجز) مرفوع بالضمة، والضمة أقوى الحركتين، فتكتب الهمزة على واو.
[٦٧] ابن عصفور، شرح الجمل، ج١/٥٦٢.
[٦٨] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٦/٢٥٥.
[٦٩] ابن عصفور، شرح الجمل، ج١/٥٦٣، ٥٦٢.
[٧٠] السابق، ج١/٥٦٣.

رأي السيرافي: يقول ابن عصفور: "مذهب السيرافي[٧١]، أنه يحذف الاسم فيحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه، ويقام ضمير المصدر مقام المحذوف"[٧٢]، ويوضح السيرافي ذلك من خلال مثال، فيقول: "تقول: (كِينَ الْكَونُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، فالكون اسم ما لم يسمَّ فاعلُه لِكِينَ، وزيد منطلق جملة هي تفسير الكون"[٧٣]، وقد اعترض ابن عصفور على رأي السيرافي أيضًا، حيث يقول: "وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأن كان وأخواتها لا مصدر لها".[٧٤]

رأي ابن عصفور: بعد أن عرض ابن عصفور آراء النحويين في بناء (كان) وأخواتها للمجهول واعتراضاته عليها، يوضح رأيه في هذه المسألة، حيث يقول: "والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول، وهو مذهب سيبويه[٧٥]، لكن لا بد من أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف فتقول: (كينَ في الدار)، فالأصل مثلًا: كان زيدٌ قائمًا في الدار، على أن يكون في الدار متعلقًا ب(كان) حذف المرفوع لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه، ثم أقِيم المجرور مقام المحذوف"[٧٦]، ومن هذا يتضح أن ابن عصفور يتفق مع السيرافي من ناحية، ويختلف معه من ناحية أخرى، فهو يتفق معه في أن (كان) وأخواتها عند بنائها للمجهول يُحذَف اسم كان لشبهه بالفاعل، ويُحذَف معه الخبر؛ لأنه لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه، ويختلف معه في القائم مقام المحذوف، فالسيرافي يرى أن الذي يقوم مقام المحذوف هو ضمير مصدر (كان)، أما ابن عصفور فيرى أن الذي يقوم مقام المحذوف يجب أن يكون ظرفًا أو مجرورًا.

٣. قسم اتفق النحويون على جواز بنائه للمفعول: وهو ما بقي ما الأفعال المتصرفة[٧٧]، فهذه الأفعال لا خلاف على جواز بنائها للمفعول.

ما ينوب عن الفاعل:

يرى ابن عصفور أن ما يجوز إنابته عن الفاعل أربعة أشياء، وهي المفعول به، والمفعول المطلق، والظرف، والمجرور، حيث يقول: "وأما المفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل فهي المفعول المطلق، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، والمفعول به، والمجرور"[٧٨]، والظرف الذي يجوز إنابته عن الفاعل عند ابن

---

[٧١] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج١/٣٠١.
[٧٢] ابن عصفور، شرح الجمل، ج١/٥٦٣.
[٧٣] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج١/٣٠١.
[٧٤] ابن عصفور، شرح الجمل، ج١/٥٦٣.
[٧٥] سيبويه، الكتاب، ج١/٤٦.
[٧٦] ابن عصفور، شرح الجمل، ج١/٥٦٣.
[٧٧] السابق، ج١/٥٦٢.
[٧٨] السابق، ج١/٥٦٣.

عصفور هو الظرف التام المتصرف، حيث يقول: "ويشترط في الظرف أن يكون تامًا متصرفًا، وأعني بذلك أن يجوز استعماله في موضع الرفع فتقول: (قِيمَ يومُ الجُمعةِ)، ولو قلت (قيم سحرُ) لم يجز لأن (سحر) لا يتصرف"[٧٩]، فالظرف غير المتصرف لا يجوز إنابته عن الفاعل، وهو "لا يكون إلا ظرفًا، كحيث وعوض وقط والآن ومع وإذ، أو ظرفًا ومجرورًا بمن، كعند ولدى ولدن وقبل وبعد وثَمَّ (بفتح الثاء)، أو بإلى، كمتى، أو بمن وإلى كأين"[٨٠]، فهذه الظروف لا يجوز إنابتها؛ لأنها –كما ذكر ابن عصفور- لا يجوز فيها الرفع، أي لا يجوز أن يسند إليها، أما الأخفش فيُجيز إنابة الظرف غير المتصرف، حيث يقول ابن مالك (ت٦٧٢): "وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف نحو أن تقول جُلس عندك، ومذهبه في المسألة ضعيف"[٨١]، وربما تفرد الأخفش بهذا الرأي، وقد حُكِم عليه بالضعف، ويشترط السيوطي (ت٩١١) في الظرف حتى ينوب عن الفاعل أن يكون مختصًّا، حيث يقول: "وشرط الظرف أن يكون مختصًّا بخلاف غيره. فلا يقال في سرت وقتًا، وجَلَستُ مكانًا: سِير وقتٌ، وجُلِس مكانٌ، لعدم الفائدة"[٨٢]، فمن خلال اختصاص الظرف تحصل الفائدة، والظرف "يختص بالوصف، نحو: (جُلِسَ مجلسٌ مفيد)، أو بالإضافة نحو: سُهرت ليلةُ القدر)، أو بالعلمية، نحو: صِيم رمضان".[٨٣]

وفيما يتعلق بالمصدر فقد اشترط ابن عصفور لنيابته عن الفاعل شرطين، وهما:

١. يشترط في المصدر أن يكون متصرفًا، فلا يجوز إقامة (معاذ اللهِ) و(ريحانهُ) و(عَمْرَكَ اللهِ) وأمثال ذلك مقام الفاعل، لأن العرب التزمت فيها النصب على المصدر[٨٤]، وقد وافق أبو حيان ابن عصفور في رأيه، حيث يقول: "فإن كان المصدر غير متصرف لم يَجُزْ أن يقوم مقام الفاعل"[٨٥]، ووافقه السيوطي[٨٦] أيضًا وكثير من النحاة، وقد غفل ابن مالك عن هذا الشرط، حيث يقول أبو حيان: "وقد نقص المصنفُ [ابن مالك] في إقامة المصدر شرطًا، وهو أن يكون المصدر متصرفًا، وكان ينبغي أن يذكره"، وربما لم يذكر ابن مالك هذا الشرط سهوًا، وأنه لم

---

[٧٩] السابق، نفس الصفحة.
[٨٠] الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج٢/٢٥٠.
[٨١] ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢/١٢٨.
[٨٢] السيوطي، همع الهوامع، ج٢/٢٦٧.
[٨٣] الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج٢/٢٥٠.
[٨٤] ابن عصفور، شرح الجمل، ج١/٥٦٣.
[٨٥] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٦/٢٣٨.
[٨٦] السيوطي، همع الهوامع، ج٢/٢٦٦، ٢٦٧.

يقصد بعدم ذكره عدم اشتراط التصرف في المصدر لنيابته عن الفاعل، فلو كان غير مشترط للتصرف في المصدر؛ لقام بالحديث عن هذه المسألة وإبداء رأيه.

٢. يشترط فيه أيضًا أن يكون مختصًّا في اللفظ أو في التقدير، نحو قولهم: (قِيم قيامٌ حَسَنٌ)، و(قِيم قيامٌ)، إذا أردت قيامًا ما فحذفت الصفة وأقمت الموصوف مقامه. ولو قلت: (قِيم قيامٌ)، ولم تصفه في اللفظ ولا في التقدير لم يجز لأنه لا فائدة فيه[٨٧]، أي أن المتكلم عندما يقول: (قِيمَ قيامٌ) وهو حاضر في ذهنه نوع من القيام، كأن يكون القيام قيامًا حسنًا أو جميلًا، ففي هذه الحالة يكون المصدر مختصًا في التقدير؛ فيجوز إنابته عن الفاعل، أما إذا لم يكن حاضرًا في ذهن المتكلم نوع القيام؛ فيكون المصدر غير متصرف لا في اللفظ ولا في التقدير؛ فبالتالي لا يجوز إنابته عن الفاعل؛ لأن الفائدة تصبح معدومة، وبإجازة ابن عصفور لنيابة المصدر المختص تقديرًا عن الفاعل يكون موافقًا لرأي سيبويه، حيث يقول سيبويه: "إن أردت المعنى ولم تذكر الصفة، تقول: سير عليه سَيْرٌ وضُرِبَ به ضَرْبٌ، كأنك قلت: سير عليه ضَرْبٌ من السير، أو سيرَ عليه شيء من السير".[٨٨]

نيابة غير المفعول به مع وجوده مناب الفاعل:

يقول ابن عصفور: "إذا اجتمعت هذه المفعولات للفعل لم يقم منها إلا المفعول به المسرّح ويترك ما عداه"[٨٩]، فابن عصفور يتفق مع البصريين في هذه المسألة؛ فقد ذكر أبو حيان[٩٠] أن البصريين لا يجيزون نيابة غير المفعول به مع وجود مناب الفاعل، ويختلف مع الأخفش والكوفيين، حيث ذكر ابن هشام (ت ٧٦١)[٩١] أن الكوفيين أجاوزه مطلقًا، وأن الأخفش أجازه بشرط تقدم النائب، ويذكر المرادي[٩٢] أن المجيزين استدلوا على جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده مناب الفاعل بقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُون [٩٣]﴾"، حيث يرى المجيزون أن المجرور (بما كانوا) ناب مناب الفاعل، مع وجود المفعول به (قومًا)، ويرد ابن عصفور عليهم بقوله: "فالجواب أن قومًا ليس بمعمول ل(يُجْزَى) بل لفعل مضمر يدل عليه يُجزى، كأنه قال: جزى الله قومًا. ويكون مفعول (يُجزَى) ضمير المصدر المفهوم منه كأنه قال: ليُجزى هو أو ليُجزى الجزاء"[٩٤]، وتميل الباحثة إلى جواز

---

[٨٧] ابن عصفور، شرح الجمل، ج١/٥٦٣.
[٨٨] سيبويه، الكتاب، ج١/٢٢٩.
[٨٩] ابن عصفور، شرح الجمل، ج١/٥٦٤.
[٩٠] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٦/٢٤٢.
[٩١] ابن هشام، أوضح المسالك، ج٢/١٤٩.
[٩٢] المرادي، شرح التسهيل، ص٤١٢.
[٩٣] الجاثية: ١٤.
[٩٤] ابن عصفور، شرح الجمل، ج١/٥٦٤.

نيابة غير المفعول مع وجوده مناب الفاعل؛ لأن ذلك "وارد عن العرب"[٩٥]، ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر:

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلّا ذُو هُدَى[٩٦]

حيث جعل الشاعر المجرور (بالعلياء) نائبًا عن الفاعل للفعل المبني للمجهول (يُعْنَ) على الرغم من وجود المفعول به، وهو (سيدًا).

وقول الشاعر:

وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيْبُ إِلّا رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ[٩٧]

حيث جعل الشاعر المجرور(بذكر) نائبًا عن الفاعل لاسم المفعول (معنيًّا) على الرغم من وجود المفعول به، وهو (قلبه).

وقول الشاعر:

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الْكِلَابِا[٩٨]

جعل الشاعر المجرور (بذلك) نائبًا عن الفاعل للفعل المبني للمجهول (سُبَّ) على الرغم من وجود المفعول به، وهو (الكلاب).

فهذه الأمثلة –على قلتها- تدلل على جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده مناب الفاعل، فالقول بالجواز أيسر من التأويل والتخريج.

نيابة المفعول به المُقيَّد في التقدير مناب الفاعل:

قال ابن عصفور: "فإن كان للفعل من المفعول به السراح أزيد من واحد، فإنك تقيم المسرّح في اللفظ والتقدير، وتترك المسرّح في اللفظ المقيد في التقدير. وذلك نحو قولك: (أمرتُ زيدًا الخيرَ)، و(اخترت الرجالَ زيدًا)، وتقول: (أُمِرَ زيدٌ الخيرَ) و(اختِيرَ زيدٌ الرجالَ). ولا يجوز إقامة الخير، ولا إقامة الرجال لأنهما مقيدان في التقدير"[٩٩]، فابن عصفور جعل النيابة ل(زيد) في المثالين؛ لأن (الخير) في المثال الأول مقيد بحرف جر مقدر، والتقدير: (بالخير)، و(الرجال) في المثال الثاني مقيد

---

[٩٥] ابن مالك، شرح التسهيل، ج١٢٨/٢.

[٩٦] البيت من الكامل لرؤبة، ديوانه، ص١٧٣، السيوطي، همع الهوامع، ج٢٦٦/٢، الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج٢٤٨/٢.

[٩٧] البيت من الرجز، لم أعثر على قائله، ابن مالك، شرح التسهيل، ج١٢٨/٢، أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٢٤٤/٦، الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج٢٤٨/٢.

[٩٨] البيت من الوافر، لم أعثر على قائله، ابن عصفور، شرح الجمل، ج٥٦٥/١، أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٢٤٤/٦، السيوطي، همع الهوامع، ج٢٦٦/٢.

[٩٩] ابن عصفور، شرح الجمل، ج٥٦٥/١.

بحرف جر مقدر أيضًا، والتقدير (من الرجال)، ف(الخير والرجال) منصوبان على نزع الخافض.

ويجيز ابن مالك نيابة المنصوب على نزع الخافض –المنصوب لسقوط الجار- حيث يقول: "ولا تُمنع نيابةُ المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل"[١٠٠]، فقد ذكر ابن مالك هذا الرأي في كتاب التسهيل، ولم يتعرض له في شرحه له.

بما أن الباحثة قد مالت إلى جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده مناب الفاعل من ظرف أو مصدر أو مجرور، فمن باب أولى أن تميل إلى جواز نيابة المنصوب المقيد في التقدير مع وجود المفعول به المسرح في اللفظ والتقدير.

النيابة عند اجتماع أكثر من مفعول به مسرَّح في اللفظ والتقدير:

يقول ابن عصفور في مسألة اجتماع أكثر من مفعول به مسرّح في اللفظ والتقدير: "إن كانت من باب (ظننت) أو من باب (كسوت) جاز إقامة الأول وإقامة الثاني والاختيار إقامة الأول، فتقول: (كُسِيَ زيدٌ ثوبًا)، و(ظُنَّ زيدٌ قائمًا)، و(ظُنَّ قائمٌ زيدًا)، والأول من باب (ظننت) هو المبتدأ في الأصل، والأول من باب (كسوت) هو فاعل في المعنى"[١٠١]، ف(كسوت زيدًا) بمعنى (لَبسَ زيدٌ).

ويقول أيضًا: "إن كان من باب (أعلمت) لم يجز إقامة [غير] الأول خاصة، نحو: (أعلمتُ زيدًا عمرًا منطلقًا)، فتقول: (أُعلِمَ زيدٌ عمرًا منطلقًا)، ولا يجوز خلاف ذلك. وذلك أن الأول من باب (أعلمتُ) مفعول صريح والاثنان الباقيان ليسا كذلك، بل أصلهما المبتدأ والخبر، فلمّا اجتمع المفعول الصريح مع غيره لم يَقُم إلا المفعول الصريح"[١٠٢]، فابن عصفور يقول بالجواز في باب (ظننت)؛ لأن المفعول الأول والثاني غير صريحين، فهما في الأصل مبتدأ وخبر؛ فيستويان في النيابة، ويقول بالجواز في باب (كسوت) لأن الأول والثاني مفعولان صريحان؛ فيستويان أيضًا في النيابة، أما قوله بعدم الجواز في باب (أعلمت)؛ لأن الأول هو الصريح فقط؛ فوجبت نيابته دون الثاني والثالث.

ويقول ابن مالك: "لا يمتنع غير الأول من المفعولات مطلقًا إن أُمن اللبس ولم يكن جملة أو شبهها خلافًا لمن أطلق المنع في باب ظن وأعلم"[١٠٣]، فابن مالك يجيز نيابة جميع المفعولات في باب (ظن) و(أعلم) و(كسا) بشرط أن يأمن اللبس في المعنى، وألا يكون المفعول جملة أو شبهها.

---

[١٠٠] ابن مالك، التسهيل، ص٧٧.

[١٠١] ابن عصفور، شرح الجمل، ج٥٦٦/١.

[١٠٢] السابق ج٥٦٦/١، ٥٦٧

[١٠٣] ابن مالك، التسهيل، ص٧٧.

ويقول ابن أبي الربيع (ت٦٨٨) في باب أعلم: "يجب أن ترفع الأول، وتنصب الثاني والثالث، لأن الثاني والثالث هما في الأصل مبتدأ وخبر، فكان القياس ألّا ينصبا، وإذا نُصِبا نُصِبا بالتشبيه بالمفعولين بأعطيتُ".[١٠٤]

وتميل الباحثة إلى أن المانع من نيابة غير المفعول الأول هو اللبس في المعنى، أو كون غير الأول جملة أو شبهها، فإذا لم يكن كذلك؛ فلا مانع. أما أن الثاني والثالث أصلهما مبتدأ وخبر فليس بمانع من نيابتهما، ودليل ذلك أن المبتدأ في باب ظن ينوب عن الفاعل عند بنائه للمفعول.

نيابة غير المفعول به إذا لم يكن موجودًا مناب الفاعل:

يقول ابن عصفور: "فإن اجتمع للفعل المصدر، وظرف الزمان والمكان، والمجرور، ولم يكن له مفعول به مسرَّح، كنت بالخيار في إقامة أيّها شئت، إلا أن إقامة المصدر إذا كان مختصًّا في اللفظ أولى من إقامة الظرف والمجرور، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[١٠٥]، فأقام المصدر وهو (نفخة)، ولو جاء على المجرور لجاز، فكنت تنصب النفخة"[١٠٦]، فابن عصفور يُفضِّل نيابة المصدر المختص لفظًا إذا اجتمع مع الظرف أو المجرور مناب الفاعل، مع عدم منعه لنيابة غيره، ويبين ابن عصفور السبب في تفضيله للمصدر المختص بقوله: "والسبب في ذلك أن المصدر يصل إليه الفعل بنفسه، والمجرور يصل إليه الفعل بواسطة حرف جر، وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير (في)، فلما كان تعدِّي الفعل إلى المصدر أقوى كانت إقامته أولى، وإنما ضعفت إقامته إذا لم يكن مختصًّا في اللفظ لأنه لا بدَّ من تقدير حذف الصفة، وحذف الصفة يقل"[١٠٧]، وهناك آراء أخرى تخالف رأي ابن عصفور في هذه المسألة، وهي:

١. الخيار في النيابة عن الفاعل: وهو رأي البصريين، فقد "تقرر من مذهب البصريين أنه إذا وُجد المفعول به مع غيره مِمَّا يجوز أن يُقام مقام الفاعل فلا يُقام سواه، فإذا لم يكن مفعول به فأنت مُخَيَّر في إقامة ما شئت من البواقي"[١٠٨]، فالبصريون يجيزون نيابة المصدر أو الظرف أو المجرور عن الفاعل في حال عدم وجود المفعول به، دون تفضيل أحد منه هذه الأشياء عن الأخر.

٢. نيابة ظرف المكان عن الفاعل: وهو رأي أبي حيان، حيث يقول: "والذي أختاره أن الأولى إقامة ظرف المكان، والسبب في هذا الاختيار أن المجرور مُقيَّد بحرف

---

[١٠٤] ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ج٩٧٣/٢.
[١٠٥] الحاقة: ١٣.
[١٠٦] ابن عصفور، شرح الجمل، ج٥٦٧/١.
[١٠٧] ابن عصفور، شرح الجمل، ج٥٦٧/١.
[١٠٨] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٢٤٧/٦.

الجر، وقد اختلف النحاة في إقامته مقام الفاعل، وأمَّا المصدر فلأنَّ في الفعل دلالة عليه؛ إذ هو أحد مدلوليه. وكذلك ظرف الزمان، هو أحد مدلوليه؛ لأن الفعل بُني له، ففي الفعل دلالة على الزمان، وأمَّا ظرف المكان فدلالته عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به فهو أقرب إلى المفعول به من سائر هذه الأشياء، فلذلك اخترنا أن يكون أولى بالإقامة منها"[١٠٩]، فأبو حيان يرى أن ظرف المكان أولى من المصدر، وظرف الزمان، والمجرور في النيابة عن الفاعل، بخلاف ابن عصفور الذي يرى أن المصدر المختص في اللفظ أولى.

٣. نيابة المجرور عن الفاعل: وهو رأي ابن مُعْطٍ (ت٦٢٨ه)، حيث يقول الموصلي في شرح ألفية ابن مُعْطٍ: "فالأولى عند المصنف [ابن مُعْطٍ] أن يُقام الجار والمجرور مقام الفاعل، والمصدر بعده، وبعد المصدر الزمان والمكان"[١١٠]، وربما هذا الرأي أضعف الآراء، وذلك أن أبا حيان أشار إلى اختلاف النحاة في نيابة المجرور مناب الفاعل، فما دام النحويون مختلفين في نيابته؛ فالأولى ألا يُجعَل نائبًا في حال وجود غيره مما ينوب عن الفاعل.

يتضح من هذا الحديث تعدد آراء النحاة في مسألة نيابة المصدر والظرف والمجرور مناب الفاعل إذا لم يكن المفعول به موجودًا، فابن عصفور يرى أن نيابة المصدر المختص لفظًا أولى، والبصريون يرون الخيار في النيابة دون أن يجعلوا أحدًا منها أولى من الآخر، وأبو حيان يرى أن نيابة ظرف المكان أولى، وابن مُعْطٍ يرى أن نيابة المجرور أولى، وبما أن هذه الأشياء جائز إنابتها عن الفاعل، فربما يكون رأي الخيار أولى من غيره في النيابة عن الفاعل في حال عدم وجود المفعول به.

هل فعل المفعول مُغَيَّر من فعل الفاعل أو أنه بناء برأسه:

يقول ابن عصفور: "وأما فعل المفعول هل هو مغيّر من فعل الفاعل أو بناء برأسه ففيه خلاف بين النحويين، فمنهم من ذهب إلى أنه مُغَيَّر، ومنهم من ذهب إلى أنه بناء برأسه غير مغيّر من شيء، واستدل على ذلك بأنه قد يوجد فعل مفعول لم يُبنَ في موضع الفاعل، نحو: (جُنَّ) و(غُمَّ)، ولا يقال: (جَنَّ الله زيدًا)، ولا (غَمَّ اللهُ الهلالَ)، فثبت بذلك عنده أنه غير مغيّر من شيء"[١١١]، وقد صحح ابن عصفور الرأي الأول، وهو أن فعل المفعول مغير من فعل الفاعل، وذلك في رده على أصحاب الرأي الثاني، حيث يقول: "والعرب كثيرًا ما تستعمل الفرع وتهمل الأصول، نحو: (كادَ زيدٌ يقومُ)، ألا ترى أن (يقوم) في موضع (قائم)، إلا أن العرب لم تأتِ بالاسم إلا في الضرورة...

---

[١٠٩] السابق، ج٦/٢٤٨.
[١١٠] الموصلي، شرح ألف ابن مُعْطٍ، ج١/٦٢٤.
[١١١] ابن عصفور، شرح الجمل، ج١/٥٦٧.

والذي ذهب إلى أنه مُغَيَّر من فعل الفاعل هو الصحيح الرأي"[١١٢]، فهنا يُبين ابن عصفور أن عدم استعمال الأصل في (جُنَّ) و(غُمَّ) ليس دليلًا على أنهما غير مغيرين من فعل الفاعل، فترك الأصل واستعمال الفرع كثير في لغة العرب، والمثال الذي ذكره ابن عصفور من ترك العرب للأصل وهو الاسم (قائم)، واستعمال الفرع وهو الفعل (يقوم) خير دليل على ذلك.

وعلّق أبو حيان على هذه المسألة بقوله: "هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة"[١١٣]، فمعرفة أصل الفعل المبني للمجهول في رأي أبي حيان لا تقدم فائدة مهمة لهذا الموضوع.

صياغة الفعل المبني للمجهول:

تختلف صياغة الفعل المبني للمجهول عند ابن عصفور بحسب عدد حروف الفعل، ونوعه من حيث الصحة والاعتلال، حيث يُصاغ الفعل المبني للمجهول في رأيه كالآتي:

١. الفعل الثلاثي الصحيح: يقول ابن عصفور: "إن كانت حروفه كلها صحاحًا ضَممت أوله وكسرت ما قبل آخره في الماضي، وفتحت ما قبل الآخر في المضارع، نحو: (ضُرِبَ) و(يُضرَبُ)"[١١٤]، وإذا كان الفعل مضعفًا، مثل: (رددت)، فيجوز عند ابن عصفور معاملته معاملة الصحيح السالم بضم الأول وكسر ما قبل الآخر (رُدِدْتُ)، كما يجوز نقل الكسرة من العين إلى الفاء (رِدَّ) فقد قرئ: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾[١١٥]، فهذه الآية دليل على جواز نقل الكسرة من عين الفعل إلى فائه عند ابن عصفور[١١٦]، وذكر الأزهري (ت٩٠٥) أن مذهب الجمهور عدم جواز الكسر، فلا يجيزون إلا الضم.[١١٧]

ويقول أبو حيان في ارتشاف الضرب: "والفعل المبني للمفعول ثلاثي وأزيد، الثلاثي صحيح مطلقًا، ومعتل ومضعف: الصحيح ماض وغيره، الماضي يُضَمُّ أوله، وما قبل آخره مكسور نحو: ضُرِبَ، ويجوز تسكين المكسور فتقول ضُرْب"[١١٨]، فابن عصفور لم يتطرق إلى جواز تسكين ما قبل الآخر، ولا خلاف في أن الفعل الثلاثي

---

[١١٢] السابق، ج١/٥٦٧،٥٦٨.
[١١٣] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٦/٢٧٦.
[١١٤] ابن عصفور، شرح الجمل، ج١/٥٦٨.
[١١٥] يوسف: ٦٥.
[١١٦] انظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ج١/٥٦٨،٥٦٩.
[١١٧] انظر: الأزهري، موصل النبيل، ج٢/٤٥٠.
[١١٨] أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص١٣٤٠.

الماضي الصحيح يُبنى بضم الأول وكسر ما قبل الآخر، ويُلاحظ أن أبا حيان جعل المضعف قسمًا مستقلًا بذاته.

٢. الفعل الثلاثي المعتل الفاء: يقول ابن عصفور: "إن كان معتل الفاء فإما أن تكون فاؤه واوًا أو ياء، فإن كانت فاؤه واوًا كان حكمه حكم الصحيح، إلا أنك إذا شِئت أبدلت من الواو همزة في الماضي فتقول: (أُعِدَ يُوعَدُ). وإن كانت فاؤه ياء كان حكمه حكم الصحيح، إلا أنك تبدل من الواو ياء في المضارع فتقول: يُسِرَ يُوسَرُ"[١١٩]. ويوافق أبو حيان[١٢٠] ابن عصفور في رأيه.

٣. الفعل الثلاثي معتل العين في الماضي: وفي هذا عند ابن عصفور ثلاثة أوجه، أما الأول: فهو ضم الأول وكسر الثاني، ثم حُذفت الكسرة لأنها ثقيلة، فتصبح (قُوْلَ، بُيْعَ) ثم تقلب الياء في (بُيْع) إلى واو لسكونها بعد ضمة فتصبح (بُوْعَ)، والثاني: استثقال الكسرة في العين ونقلها إلى الفاء فتصبح (قِوْلَ، بِيْع)، ثم تقلب الواو إلى ياء لسكونها بعد كسرة، فتصبح (بِيْعَ)، والثالث: مثل الثاني مع الإشارة إلى الضم الذي كان في الفاء، وهذا يُضبَط بالمشافهة فقط.[١٢١]

وابن عصفور بهذا الرأي يتفق مع قول ابن مالك: "وإن اعتلّت عين الماضي ثلاثيًا... كُسِر ما قبلها بإخلاص أو إشمام ضَمّ؛ وربما أُخلصَ ضَمًّا"[١٢٢]. فإشمام الضم هو الذي يقصده ابن عصفور بالإشارة إلى الضم.

٤. الفعل الثلاثي معتل العين في المضارع: يرى ابن عصفور أنه يُعامل معاملة الصحيح ثم تنقل فتحة العين المعتلة إلى الفاء فتصبح (يُقَوْل، يُبَيْع) ثم تنقلب الواو والياء إلى ألف لسكونهما بعد فتحة، فيصبحان (يُقَال، يُبَاع) .[١٢٣]

وقال أبو حيان: "قال أبو الحكم بن عذرة: (لغة قُوْلَ وبُوْع) هي أردأ اللغات لشذوذها استعمالًا وقياسًا".[١٢٤]

والباحثة تميل إلى أن اللغات الثلاث جائزة، لأن الأولى والثانية "لغتان فصيحتان مقروءٌ بهما[١٢٥]"، ولأن الثالثة "لغة فقعس ودبير وهما من فصحاء بني أسد، وهي

---

[١١٩] انظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ج٥٦٩/١.
[١٢٠] أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص١٣٤١.
[١٢١] انظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ج٥٦٩/١.
[١٢٢] ابن مالك، التسهيل، ص٧٨.
[١٢٣] انظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ج٥٦٩/١.
[١٢٤] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٢٧١/٦-٢٧٢.
[١٢٥] ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج١٦٤٢/٤.

موجودة في لغة هذيل[١٢٦]" أي أنها –على قلتها- فهي مستعملة عند أقوام مشهورين بالفصاحة.

٥. الفعل الثلاثي معتل اللام: يرى ابن عصفور أن حرف العلة إذا كان ياء؛ فإنه يُعامل معاملة الصحيح في الماضي، مثل (رُمِيَ)، وفي المضارع أيضًا مع قلب حرف العلة ألفًا؛ لأنها متحركة وما قبلها مفتوح، فتصبح (يُرمَى)، كما يرى أن حرف العلة إذا كان واوًا؛ فإنه يُعامل معاملة الصحيح في الماضي مع قلب الواو ياء؛ لتطرفها بعد كسرة، فـ(غُزِوَ) تصبح (غُزِيَ)، وفي المضارع أيضًا مع قلب الواو ألفًا؛ لتحركها بعد فتحة، فـ(يُغْزَو) تصبح (يُغْزَى)، ومعتل العين واللام (اللفيف المقرون) يعامله ابن عصفور معاملة معتل اللام وحدها، ومعتل الفاء واللام (اللفيف المفروق) يُعامله معاملة المعتل اللام والمعتل الفاء معًا .[١٢٧]

ويقول أبو حيان: "معتل الفاء بالواو واللام يجوز قلب واوه همزة، نحو: أُقِيَ في وُقِيَ"[١٢٨]، وهذا يوافق رأي ابن عصفور فقد أجاز قلب الواو همزة في معتل الفاء، مثل: (أُعِدَ).

٦. الفعل فوق الثلاثي الصحيح: يُبنَى هذا الفعل للمجهول عند ابن عصفور في المضارع بضم الأول وفتح ما قبل الآخر، وفي الماضي بضم الأول وكسر ما قبل الآخر، إلا إذا كان أوله همزة وصل يُضم الأول والثالث ويُكسر ما قبل الآخر، مثل: (اسْتَخْرَجَ) تصبح (اُسْتُخْرِجَ)، أو كان أوله تاء زائدة فيُضم الأول والثاني ويُكسر ما قبل الآخر، مثل: (تَدَحْرَجَ) تصبح (تُدُحْرِجَ)[١٢٩] ، أي أن الفعل فوق الثلاثي الصحيح إذا لم يكن أوله همزة وصل أو تاء زائدة، فإن ابن عصفور يعامله معاملة الثلاثي الصحيح في الماضي والمضارع.

ويقول الأشموني في بناء ما أوله تاء زائدة للمجهول: "تقول: تُدُحْرِجَ الشَّيْءُ، وتُغُوفِل عن الأمر بإتباع الثاني للأول في الضم"[١٣٠]. وهو بهذا يتفق مع ابن عصفور.

٧. الفعل فوق الثلاثي الذي ليس كل حروفه صحيحة: كأن يشتمل الفعل على ألف أو ياء ساكنة يُضمّ ما قبلها عند البناء للمجهول، ففي هذه الحالة تقلب الألف أو الياء إلى واو؛ لسكونها بعد ضمة، مثل: (ضَارَبَ، بَيْطَرَ) تصبح (ضُورِبَ، بُوطِرَ)، أو كان يشتمل الفعل على واو أو ياء متحركة بعد ساكن عند البناء للمجهول، فإذا كان الفعل

---

[١٢٦] المرادي، شرح التسهيل، ٤١٦-٤١٧.
[١٢٧] انظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ج١/٥٦٩، ٥٧٠.
[١٢٨] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٦/٢٦٥.
[١٢٩] انظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ج١/٥٧٠.
[١٣٠] الأشموني، شرح الأشموني، ج٢/٢٠٨.

ماضيًا حُرِّكت الواو أو الياء عند البناء للمجهول بالكسرة، ثم تنقل الكسرة إلى ما قبل الواو أو الياء، ثم تقلب الواو إلى ياء لسكونها بعد كسرة، مثل: (أُسْتُقْوِم، أُسْتُبْيِن) تصبح (أُسْتُقِيْمَ، أُسْتُبِيْنَ)، وإذا كان الفعل مضارعًا حُرِّكت الواو والياء عند البناء للمجهول بالفتحة، ثم تنقل الفتحة إلى ما قبل الواو والياء، ثم تقلب الواو والياء إلى ألف لسكونها بعد فتحة، مثل: (يُسْتَقْوَم، يُسْتَبْيَنُ) تصبح (يُسْتَقَامُ، يُسْتَبَانُ)، وإذا كان الفعل يشتمل على حرف علة متحرك يُفتَح ما قبله عن البناء للمجهول، ففي هذه الحالة تُقلب الياء إلى ألف؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، مثل: (يُسْتَغْزَيُ، يُسْتَدْنَيُ) تصبح (يُسْتَغْزَى، يُسْتَدْنَى)[١٣١] . وما ذكره ابن عصفور هو متعلق بالإعلال.

ومن حديث ابن عصفور عن بناء الفعل للمجهول يمكن صياغة قاعدة عامة، وهي: أن الفعل الصحيح سواء كان ثلاثيًّا أو فوق الثلاثي ولم يبدأ بهمزة وصل أو تاء زائدة؛ فإنه يُصاغ بضم الأول في الماضي والمضارع، مع كسر ما قبل الآخر في الماضي وفتحه في المضارع.

الناصب للمفعول الثاني عند بناء الفعل المتعدي لأكثر من واحد صريح للمجهول:

يذكر ابن عصفور عدة آراء للنحويين في مسألة الناصب للمفعول الثاني عند بناء الفعل المتعدي لأكثر من مفعول صريح للمجهول، وهي:

١. منهم من يرى أن الناصب للمفعول الثاني هو نفسه الناصب قبل بناء الفعل للمجهول، مثل: (أُعطِيَ زيدٌ درهمًا)، فـ(درهم) ناصبه هو نفسه الناصب الذي نصبه قبل البناء للمجهول، وهو (أَعْطَى)، ويرى ابن عصفور أن هذا المذهب فاسد؛ لأن فعل الفاعل زال في اللفظ والتقدير؛ فلا يجوز عمله، وعلى هذا لا يجوز نصب (درهم) بـ(أَعْطَى) بعد إزالته لفظًا وتقديرًا[١٣٢]، وذكر السيوطي[١٣٣] أن الزمخشري اختار هذا الرأي.

٢. منهم من يرى أنه انتصب على أنه خبر للفعل المبني للمجهول، وحجتهم أنهم يسمون الواقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبرًا، مثل: (ما زيدٌ قائمًا)، فـ(قائم) عندهم خبر لأنه وقع بعد مرفوع ليس بفاعل، وإنما اسم ما (زيدٌ)، وكذلك (درهم) فهو منصوب لوقوعه بعد مرفوع ليس بفاعل وإنما نائبًا عن الفاعل، ويرى ابن عصفور أن هذا الرأي فاسد أيضًا؛ لأن (قائمًا) هو في الأصل خبر المبتدأ، فلا يُقاس (درهم) عليها[١٣٤]، وهو مذهب الزجاجي[١٣٥]، ويقول المرادي: "قيل: وليس كما فهم ابن

---

[١٣١] انظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ج١/٥٧٠، ٥٧١.
[١٣٢] انظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ج١/٥٧١.
[١٣٣] السيوطي، همع الهوامع، ج٢/٢٧٠.
[١٣٤] انظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ج١/٥٧١.
[١٣٥] الزجاجي، الجمل، ص٧٨.

عصفور؛ لأن الزجاجي لم يذكر ذلك في جمله إلا تقريبًا على المبتدئ، لا أنه اختيار له ومذهب"[١٣٦]، أي أن الزجاجي ذكر ذلك للتسهيل على المُتعلِّم المبتدئ.

٣. منهم من يرى أنه منصوب بفعل المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل، فكما يَنصب فعلُ الفاعل المفعولَ، فإن فعل المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل يَنصب أيضًا[١٣٧]، وقد سكت ابن عصفور عن التعليق على هذا الرأي، ربما كان سكوته دليل على إجازته له، وهذا المذهب هو مذهب سيبويه.[١٣٨]

وتميل الباحثة إلى الرأي الثالث، وهو أن الناصب للمفعول هو الفعل المبني للمجهول، فالرأي الأول ضعيف؛ لأن الفعل المحذوف لفظًا وتقديرًا لا يجوز عمله، والثاني ليس مذهبًا على حد تعبير المرادي وأبي حيان[١٣٩]، لذلك القول بالرأي الثالث أولى، كما أن الفعل المفعول بمنزلة فعل الفاعل في التعدي والاقتصار.

نيابة المفعول الثاني في باب (أعطى):

يذكر ابن عصفور أن بين النحويين خلافًا في مسألة نيابة المفعول الثاني في باب (أعطى) عن الفاعل، كقولك: (أعطى درهمٌ زيدًا)، حيث يقول: "منهم من ذهب إلى أن المعنى على ما كان عليه وقت إقامتك الأول من أن زيدًا هو الذي أخذ الدرهم إلا أنك أقمت الثاني، ومنهم من ذهب إلى أن المعنى ينعكس، فإذا قلت: (أُعْطي درهمٌ زيدًا)، فكأنك قلت: أخذ الدرهمُ زيدًا"[١٤٠]، فأصحاب الرأي الأول يرون الجواز؛ لأن المعنى هو نفسه سواء بنيابة الأول أم الثاني، أما أصحاب الرأي الثاني فيرون عدم الجواز؛ لأن المعنى في رأيهم يتغير عند نيابة الثاني، وابن عصفور يُبطل الرأي الثاني، حيث يقول: "وهذا باطل عندي لأنه لم يدع إلى ذلك داعٍ".[١٤١]

ويقول ابن مالك: "لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين مَن باب أعطى إذا أمن اللبس نحو أعطيت زيدًا درهمًا، ولا في منعها إن خيف اللبس نحو أعطيت زيدًا عمرًا"[١٤٢]. فابن عصفور يرى وجود خلاف في مسألة نيابة الثاني في باب (أعطى)، وابن مالك يرى أنه لا يوجد خلاف.

وتميل الباحثة إلى جواز نيابة الثاني في باب (أعطى) إن أمن اللبس في المعنى، كقولك في: (أَعطَيت زيدًا درهمًا)، فإنه يجوز أن تقول: (أُعطِي درهمٌ زيدًا)، فالدرهم

---

[١٣٦] المرادي، شرح التسهيل، ص٤١٤.
[١٣٧] انظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ج٥٧١/١.
[١٣٨] سيبويه، الكتاب، ج٤٢/١.
[١٣٩] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج٢٥٣/٦.
[١٤٠] ابن عصفور، شرح الجمل، ج٥٧١/١، ٥٧٢.
[١٤١] ابن عصفور، شرح الجمل، ج٥٧٢/١.
[١٤٢] ابن مالك، شرح التسهيل، ج١٢٩/٢.

هو الذي يُعطى لزيد وليس العكس، فهنا لا لبس، أما قولك: (أَعطَيت زيدًا عمرًا)، فعند نيابة الثاني تصبح: (أُعطِي عمرو زيدًا)، فهنا يلتبس المعنى، فلا نعلم هل زيد هو الذي أُعطِي لعمرو أم العكس؛ لذلك لا يجوز نيابة الثاني عند التباس المعنى.

الخاتمة:

بعد أن عرضت الباحثة لموضوع نائب الفاعل وصياغة فعله المبني للمجهول خلصت إلى النتائج الآتية:

١. ركز ابن عصفور في حديثه عن أسباب حذف الفاعل على الأسباب المهمة والمتفق عليها عند الباحثين، وهي: العلم بالفاعل، والجهل به، وتعظيمه، وإبهامه، تحقيره، والخوف منه أو عليه، وإقامة الوزن، واتفاق القوافي، ولم يذكر الأسباب الأخرى التي ذكرها العلماء: كالإيثار، والمناسبة والإيجاز.

٢. أكثر ابن عصفور في حديثه عن نائب الفاعل وصياغة فعله المبني للمجهول من الاستشهاد بالقرآن والشعر وكلام العرب، أما الحديث الشريف فلم يستشهد به.

٣. أطلق العلماء تسميات عديدة على الفعل المبني للمجهول، وهي: (ما لم يُسمَّ فاعله، المبني لما لم يُسمَّ فاعله، المجهول، الفعل المجهول فاعله، صيغة المفعول، فعل ما لم يُسمَّ فاعله، المبني للمفعول، المبني للمجهول، الفعل الذي لم يُسمَّى فاعله)، والتسمية التي اعتمدها ابن عصفور هي: (ما لم يُسَّم فاعله).

٤. ذكر أبو حيان أن أول من أطلق مصطلح (النائب) على المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله هو ابن مالك، فلم يسبقه أحد إلى هذا المصطلح، حيث إن المصطلح الشائع في عهد ابن مالك –القرن السابع-، وعهد أبي حيان –القرن الثامن- هو (المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله).

٥. اعتمد ابن عصفور في عرض الموضوعات النحوية على إظهار الآراء المخالفة، والحكم عليها، وإبداء رأيه فيها.

٦. تحدث ابن عصفور بالتفصيل عن كيفية صياغة الفعل المبني للمجهول، حيث وضح كيفية صياغته من الثلاثي الصحيح، ثم الثلاثي معتل الفاء، ثم الثلاثي معتل العين في الماضي، ثم الثلاثي معتل العين في المضارع... إلخ، وكان يُمثِّل لكل نوع من أنواع الفعل.

٧. لم يتطرق ابن عصفور في حديثه عن نائب الفاعل إلى اسم المفعول، والاسم المنسوب، ولم يضرب أمثلة عليهما مع أنهما يرفعان نائبًا عن الفاعل كما الفعل المبني للمجهول.

٨. في اعتراض ابن عصفور على بعض الآراء كان يستخدم عبارات شديدة اللهجة، مثل: (فاسد، باطل).

المراجع

١. الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله. (١٩٩٨م). موصل النبيل إلى نحو التسهيل. (د.ط). تحقيق: ثريا إسماعيل. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
٢. الأشموني، نور الدين. (١٩٣٩م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. ط٢. تحقيق: محمد عبد الحميد. مصر: مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده.
٣. الأندلسي، أبو حيان. (١٩٩٨م). ارتشاف الضرب من لسان العرب. ط١. تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب. القاهرة: مكتبة الخانجي.
٤. الأندلسي، أبو حيان. (٢٠٠٥م). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. ط١. تحقيق:
د. حسن هنداوي. الرياض. دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع.
٥. الأوسي، محمد بن عبد الملك الأنصاري. (٢٠١٢م). الذيل والتكملة لكتابي الموصل والصلة. ط١. تحقيق: د.إحسان عباس، د.محمد بن شريفة، د. بشار عواد معروف. (د.ط). تونس: دار الغرب الإسلامي.
٦. بروكلمان، كارل. (د.ت). تاريخ الأدب العربي. ط٢. ترجمة: د. رمضان عبد التواب. القاهرة: دار المعارف.
٧. ابن بشكوال، ومعه الغرناطي، أبو جعفر. (٢٠٠٨م). كتاب الصلة، ومعه كتاب صلة الصلة. ط١. تحقيق: شريف أبو العلا العدوي. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
٨. البغدادي، إسماعيل باشا. (د.ت). هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. (د.ط). (د.م): مؤسسة التراث العربي.
٩. الخوانساري، الميرزا محمد باقر. (د.ت). روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات. تحقيق: أسد الله إسماعيليان. (د.ط). (د.م): مكتبة إسماعيليان.
١٠. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (١٩٩٩م). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. ط١. تحقيق: د. عمر تدمري. بيروت: دار الكتاب العربي.
١١. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (٢٠٠٤م). سير أعلام النبلاء. (د.ط). تحقيق: حسان عبد المنان. لبنان: بيت الأفكار الدولية.
١٢. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (١٩٦٠م). العبر في خبر من غبر. (د.ط) تحقيق: د.صلاح الدين المنجد. الكويت: دائرة المطبوعات والنشر.
١٣. ابن أبي الربيع، عبيد الله. (١٩٨٦م). البسيط في شرح جمل الزجاجي. تحقيق: د. عياد الثبيتي. ط١. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
١٤. ذو الرمة، غيلان بن عقبة. (١٩٩٥م). ديوان ذي الرمة. ط١. تحقيق: أحمد بسج. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٥. الزجاجي، أبو القاسم. (١٩٨٤م). الجمل في النحو. ط١. تحقيق: علي الحمد. بيروت. مؤسسة الرسالة.
١٦. الزركشي، بدر الدين. (د.ت). البرهان في علوم القرآن. (د.ط). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. مكتبة دار التراث.
١٧. الزركلي، خير الدين. (٢٠٠٢م). الأعلام. ط١٥. بيروت: دار العلم للملايين.
١٨. ابن سعيد، أبو الحسن علي بن موسى. (١٩٨٧م). رايات المبرزين وغايات المميزين. ط١. تحقيق: محمد رضوان الداية. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
١٩. السملالي، العباس بن إبراهيم. (١٩٩٧م). الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام. ط٢. تحقيق: عبد الوهاب ابن منصور. الرباط: المطبعة الملكية.
٢٠. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (١٩٩٢م). الكتاب. (د.ط). تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.
٢١. السيرافي، أبو سعيد. (٢٠٠٨). شرح كتاب سيبويه. ط١. تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي علي. بيروت. دار الكتب العلمية.
٢٢. السيوطي، جلال الدين. (١٩٦٥م). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. ط١. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دمشق: مطبعة عيسى الحلبي وشركاه.
٢٣. السيوطي، جلال الدين. (١٩٩٢م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. (د.ط). تحقيق: د. عبد العال مكرم. بيروت. مؤسسة الرسالة.
٢٤. الشوا، أيمن عبد الرازق. (٢٠٠٧م). الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية (د.ط). (د.م).
٢٥. الصفدي، صلاح الدين. (٢٠٠٠م). الوافي بالوفيات. ط١. تحقيق: محمد الأرناؤوط، تركي مصطفى. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٢٦. ضيف، شوقي. (د.ت). المدارس النحوية. ط٧. القاهرة: دار المعارف.
٢٧. ابن العجاج، رؤبة. (١٨٩٦م). مجموع أشعار العرب، ديوان رؤبة. (د.ط). تحقيق: وليم بن الورد. الكويت: دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٨. ابن عصفور، أبو الحسن علي. (١٩٩٨). شرح جمل الزجاجي. ط١. تحقيق: فوّاز الشعّار. بيروت. دار الكتب العلمية.
٢٩. ابن العماد، شهاب الدين. (١٩٩١م). شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ط١. تحقيق: محمود الأرناؤوط. دمشق: دار ابن كثير.
٣٠. الغبريني، أبو العباس. (١٩٧٩م). عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية. ط٢. تحقيق: عادل نويهض. بيروت: منشورات دار الأفاق الجديدة.

٣١. الغلاييني، مصطفى. (د.ت). جامع الدروس العربية. (د.ط). مراجعة وتنقيح: د. عبد المنعم خفاجة. بيروت. المكتبة العصرية.
٣٢. الفيروزآبادي، مجد الدين. (٢٠٠٠م). البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. ط١. تحقيق: محمد المصري. دمشق: دار سعد الدين.
٣٣. الكتبي، محمد بن شاكر. (د.ت). فوات الوفيات والذيل عليها. (د.ط). تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر.
٣٤. كحالة، عمر رضا. (د.م). معجم المؤلفين. (د.ط). لبنان: مكتبة المثنى.
٣٥. ابن مالك، محمد بن عبد الله. (١٩٦٧م). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. (د.ط). تحقيق: محمد بركات. مصر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
٣٦. ابن مالك، محمد بن عبد الله. (١٩٩٠). شرح التسهيل. ط١. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد المختون. الجيزة. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
٣٧. المرادي، الحسن بن قاسم. (٢٠٠٦). شرح التسهيل. ط١. تحقيق: محمد عبيد. المنصورة: مكتبة الإيمان.
٣٨. المقري، أحمد بن محمد المقري. (١٩٦٨م). نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب. (د.ط). تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار صادر.
٣٩. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين. (د.ت). لسان العرب. (د.ط). بيروت. دار صادر.
٤٠. الموصلي، عبد العزيز بن جمعة. (١٩٨٥م). شرح ألفية ابن مُعْطٍ. ط١. تحقيق: د. علي الشوملي. الرياض. مكتبة الخريجي.
٤١. ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (٢٠٠٧م). شرح التسهيل. ط١. تحقيق: طائفة من علماء جماعة الأزهر، وجامعة الإمام محمد بن سعود. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
٤٢. ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله. (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. (د.ط). تحقيق: محمد عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.
٤٣. ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر. (١٩٩٦م). تاريخ ابن الوردي. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.
٤٤. اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد. (١٩٨٦م). إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. ط١. تحقيق: د. عبد المجيد ذياب. السعودية: شركة الطباعة العربية السعودية.